35 في المئة نمو منطقة الشرق الأوسط.. والسعودية تضاعفت حصتها 4 مرات

«بيتك للأبحاث»: 36.7 مليار دولار حجم الصكوك المصدرة عالميا خلال الربع الثالث

■ «الشركات» تعود إلى الواجهة بحجم إصدارات 8.7 مليارات دولار

مؤشرات نمو الصكوك

حركة اصدار الصكوك حسب نوع المصدر

■ اصدار قطر للشريحة المزدوجة لأجل خمس سنوات من ابرز اصدارات الربع الثالث

أشار تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» إلى استمرار زخم الإصدار في سوق الصكوك الأولية على مستوى العالم خلال الربع الثالث من العام الحالي حيث بلغت قيمة الصكوك المصدرة خلال 3 شهور 36.7 مليار دولار بنسبة نمو على أساس ربع سنوي وصلت إلى 42 في المئة.

وفيما لاتزال الصكوك الماليزية تمثل الجزء الأكبر فان الصكوك السيادية كان لها الغلبة وتفوقت من حيث حجم الإصدار خلال الربع الثالث من العام الجاري وواصل منتج المرابحة تصدره فيما جاءت صكوك الإجارة في المرتبة التالية.

ومن حيث الدول فان ماليزيا احتلت المركز الأول تلتها المملكة العربية السعودية وجاء الرينجت الماليزي في المقدمة تلاه الدولار الامريكي فيما نمت الصكوك المصدرة من منطقة الشرق الأوسط بنسبة 35 في المئة على أساس سنوي خلال الشهور التسعة الأولى من العام الجاري بفعل اصدارات السعودية التي تضاعفت أربع مرات عن نفس الفترة من العام الماضي... وفيما يلي التفاصيل:

واصلت سوق الصكوك الأولية زخم إصداراتها عالميا لهذا العام، حيث ضخت مبلغ 36.7 مليار دولار خلال الربع الثالث من 2012 ليصل إجمالي الإصدارات خلال فترة التسعة أشهر الأولى من 2012 إلى 103 مليارات دولار. وسجل النمو زيادة على أساس سنوي بنسبة 59 في المئة مقارنة بفترة التسعة أشهر الأولى من 2011. ويمثل هذا نموا بنسبة 21.1 في المئة على أساس سنوي منذ بداية العام عن الإصدارات بمبلغ الـ 85.1 مليار دولار المسجلة في 2011 ونمو بنسبة 42.2 في المئة على أساس ربع سنوي.

ولا تزال إصدارات الصكوك الماليزية تشكل الجزء الأكبر من المعروض، في حين برزت إصدارات عدة من منطقة الشرق الأوسط خلال الربع الثالث. وعلى مدار التسعة أشهر الأولى من 2012، شكلت إصدارات الصكوك الماليزية نسبة 73.3 في المئة من السوق الأولية مرتفعة عن نسبة الـ 71.6 في المئة المسجلة في 2011. ويرجع هذا بصورة اساسية إلى الزيادة بنسبة 62.5 في المئة على أساس سنوي في الإصدارات من قبل بنك نيجارا ماليزيا، وهو البنك المركزي للبلاد، والتي شكلت نسبة 56.4 في المئة من مجموع الاصدارات الماليزية خلال التسعة أشهر الأولى من 2012 «2011: 59.9 في المئة». وحلت المملكة العربية السعودية ثانياً من حيث حجم الإصدارات في سوق الصكوك الأولية على الرغم من صغر حجم الإصدارات في المملكة خلال الربع الثالث من 2012 والتي سجلت مبلغ 266.6 مليون دولار أمريكي.

■ ماليزيا احتلت المركز الأول تلتها السعودية في قائمة الصكوك السيادية للدول

الصكوك حسب العينة

■ الصكوك الاندونيسية دفعت منطقة جنوب شرق آسيا إلى الحصول علي حصة اكبر

وبالنظر إلى الإصدارات من خارج ماليزيا، نجد أن الصكوك الاندونيسية ساعدت أن تحتل منطقة جنوب شرق آسيا 79.4 في المئة من حصة السوق خلال التسعة أشهر الأولى من 2012، مع الأخذ في الاعتبار أن ماليزيا قد اصدرت ما يزيد عن 4.8 مليارات دولار خلال هذه الفترة «وإن كان 158 مليون دولار منها خلال الربع الثالث». ونمت سوق الصكوك في إندونيسيا بنسبة 202.4 في المئة على أساس سنوي.

وفي الوقت نفسه، نمت الإصدارات في منطقة الشرق الأوسط بنسبة 34.8 في المئة على أساس سنوي خلال التسعة أشهر الأولى من 2012 إلى 21.2 مليار دولار. وجاءت معظم إصدارات المنطقة من المملكة العربية السعودية بمبلغ 9.1 مليارات دولار على مدى الفترة، في حين بلغت إصدارات الإمارات 5.1 مليارات دولار. وقد زادت إصدارات السعودية بنحو أربعة اضعاف مقارنة بالعام الماضي، بالمقارنة بنمو بنسبة 65.3 في المئة في إصدارات الإمارات و13 في المئة للبحرين بينما تراجعت إصدارات قطر بنسبة 56.9 في المئة لفترة التسعة أشهر الأولى من 2012 لتصل إلى مبلغ 4 مليارات دولار من 9.2 مليارات دولار لنفس الفترة من عام 2011.

وعادت قوة إصدارات الشركات في الربع الثالث بعد أن شهدت تباطوءً نسبيا خلال الربع السابق. وبلغ إجمالي إصدارات الصكوك من قبل قطاع الشركات 8.7 مليارات دولار خلال الربع الثالث من 2012 بالمقارنة بمبلغ 4.5 مليارات دولار في الربع الثاني. وكانت ماليزيا موطنا لنسبة 82.6 في المئة من إصدارات الصكوك خلال الربع الثالث، بينما كانت نسبة 5 في المئة في الإمارات و3.1 في المئة في السعودية و2.9 في المئة في سنغافورة. وفي الوقت نفسه، كان حجم إصدارات الهيئات السيادية خلال الربع الثالث من 2012 هو الأكبر منذ بدء إصدارات الصكوك على الأساس الربع سنوي، حيث صدر إجمالي مبلغ 25.6 مليار دولار من القطاع خلال الثلاثة أشهر.

كانت جميع إصدارات الصكوك التي تمت خارج ماليزيا وسنغافورة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة خلال الربع الثالث من 2012 في صورة إصدارات لجهات حكومية أو لهيئات تابعة للحكومة، وتمتلك ماليزيا قطاعا عريضا من جهات الإصدار غير الحكومية تتنوع في العديد من المجالات الاقتصادية وبصورة أساسية في قطاع الطاقة والمرافق العامة «35.6 في المئة» والاتصالات «29.1 في المئة» والخدمات المالية «13.4 في المئة»، في حين نجد أن إصدارات الصكوك في البلدان الأخرى تتركز في قطاعات مثل الخدمات المالية «37.2 في المئة» والقطاع العقاري «32.9 في المئة» والبناء والتشييد «17.5 في المئة» والأغذية والمشروبات «12.4 في المئة».

وشهد الربع الثالث زيادة كبيرة في مبلغ الإصدارات المقومة بالرينجيت الماليزي بزيادة بنسبة 55.7 في المئة عن الربع السابق لتصل إلى ما يعادل مبلغ 75.3 مليار دولار كما في نهاية سبتمبر. وتستحوذ العملة الماليزية حاليا على نسبة 73.1 في المئة من سوق الصكوك الأولية لهذا العام. كما زادت أيضا إصدارات الصكوك المقومة بالدولار الأمريكي بنسبة 64.6 في المئة على أساس ربع سنوي لتصل إلى مبلغ 14.3 مليار دولار، وهي زيادة بنسبة 184.3 في المئة مقارنة بنفس الفترة من عام 2011.

وقلت إصدارات المرابحة بمثابة الهيكل المفضل للإصدارات، حيث زادت إصدارات صكوك المرابحة من نسبة 48.6 في المئة كما في نهاية يونيو من جميع الإصدارات إلى نسبة 53.1 في المئة كما في نهاية سبتمبر. كما زادت إصدارات الإجارة من 14.7 في المئة إلى 18.1 في المئة وذلك نتيجة لزيادة حجم الإصدارات القطرية والتركية من إصدارات الإجارة. وفي الوقت نفسه، كان هناك انخفاض في حجم صكوك المشاركة على الرغم من الإصدارات الجديدة في الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة.

ومن ابرز إصدارات الصكوك خلال الربع الثالث من 2012 إصدار قطر للشريحة المزدوجة من صكوك الإجارة السيادية لأجل خمس سنوات ونصف بعائد 2.099 في المئة سنويا ولأجل عشر سنوات ونصف بعائد 3.241 في المئة سنويا. كما تضمنت الإصدارات البارزة إصدارات برنامج سيلكوم ترانسميشون في اغسطس من خلال ست شرائح على فترات استحقاق تتراوح بين 3 إلى 10 سنوات بإجمالي يزيد عن مبلغ 1.6 مليار دولار.

«بيتك»: 7 عملاء يفوزون في السحب السادس للحملة الترويجية للبطاقات

فاز سبعة من عملاء بيت التمويل الكويتي «بيتك» في السحب السادس لحملة «اربح iPhone5 يوميا» الترويجية الجديدة المستمرة لمدة 3 شهور لتشجيع العملاء على استخدام البطاقات الائتمانية بأنواعها وبطاقات السحب الآلي في مشترياتهم، تعزيزا للقيمة المضافة للبطاقات وخدمة لحركة السوق. وتتضمن الحملة جوائز يومية عند استخدام بطاقات بيتك الائتمانية وبطاقات الدفع المسبق لسداد قيمة المشتريات داخل وخارج الكويت.

والفائزون هم: عادل بريسم بني طرف - ابتهال بخيت الرقم- عيسى خلف الظفيري - عبدالله محمد المطيري - الاء علي جمال - حصة محمد العنزي - مشاري عبدالرحمن البحوة.

وتتيح الحملة التي تستمر حتى 29 ديسمبر المقبل، حصول كل مستخدم لبطاقات بيتك على فرصة واحدة لدخول السحب الذي يقدم فرصة ربح جائزة يومية قيمة عبارة عن جهاز «ايفون 5» مقابل كل 10 دنانير للشراء فقط داخل وخارج الكويت، وكذلك من خلال استخدام بطاقات الصرف الآلي خارج الكويت فقط، والدخول في السحب، وكلما تضاعف مبلغ الإنفاق زادت فرص التأهل لدخول السحب الإلكتروني الذي يجرى اسبوعيا.

شعار بيتك

وتأتي الحملة استمرارا للمزايا التي يقدمها «بيتك» لعملائه من حملة البطاقات المصرفية المتنوعة مكافأة لهم، وأيضا حرصا على خلق طابع فريد ومميز لجميع بطاقات «بيتك» التي تقدم دائما قيمة مضافة لحاملها، بما يساهم في رضاء العميل وزيادة فرص استفادته عند الاستخدام، فضلا عن تعزيز تواجد البنك وحصته السوقية في هذا القطاع المهم.

«موديز» تخفض التصنيف الائتماني لفرنسا

باريس - «كونا»: اعلنت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني أمس انها خفضت تصنيف فرنسا من الدرجة المتميزة «ايه ايه ايه» بمقدار درجة واحدة عازية هذا القرار الى استمرار تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد الفرنسي.

وقالت الوكالة عبر موقعها الالكتروني انها خفضت تصنيف فرنسا الائتماني الى درجة «ايه ايه 1» مع نظرة مستقبلية سلبية مرتبطة بتحديات اقتصادية هيكلية تواجهها فرنسا واستمرار تراجع قدرتها التنافسية. وحذرت من خفض جديد ستتخذه لفرنسا على الامد المتوسط في حال عجزت الحكومة الحالية برئاسة الحزب الاشتراكي عن تنفيذ اصلاحات واجراءات اعلنت عنها في السابق لتعزيز نمو الاقتصاد الفرنسي والتصدي للعجز المتزايد في الموازنة.

واشارت «موديز» التي تعتبر ثاني وكالة ائتمانية تحرم فرنسا من درجتها المتميزة بعد وكالة «ستاندرد اند بورز» الى ان فرنسا لا تزال معرضة لتكسات خارجية بسبب ازمة منطقة اليورو وخصوصا ارتباط اقتصادها بشكل كبير بدول جنوب اوروبا المتعثرة.

وفي اول رد فعل حكومي على القرار اكدت المتحدث باسم الحكومة الفرنسية نجاة بلقاسم قوة ومتانة الاقتصاد الفرنسي الذي يحتل المرتبة الثانية بعد المانيا مقللة من اهمية القرار الأخير الذي اتخذته «موديز». وقالت بلقاسم في تصريحات نقلتها وسائل الاعلام ان «فرنسا لا تزال قيمة مضمونة والاسواق لم تتاثر كثيرا بهذا القرار» مشيرة الى جدية فرنسا في مواجهة ازمة ديون اليورو وتعزيز القدرة التنافسية التي كانت تتمتع بها في السابق.

تراجع أسعار النفط في التعاملات الآسيوية

كوالالمبور - «كونا»: تراجعت أسعار النفط في التعاملات الاسيوية امس وسط توقعات بارتفاع المخزون للاسبوع الثالث على التوالي في الولايات المتحدة اكبر مستهلك للنفط عالميا.

وتراجعت العقود الاجلة بنسبة 0.7 في المائة وذلك بعد ارتفاعها 2.7 في المئة يوم امس.

واشارت الدراسات الى احتمال ارتفاع مخزون النفط الخام في الولايات المتحدة بواقع مليون برميل حيث ناتي قبيل تقرير وزارة الطاقة الامريكية غدا.

وتراجع الخام الخفيف تسليم يناير المقبل 66 سنتا الى 88.62 دولارا للبرميل في التعاملات الالكترونية مع بورصة نيويورك التجارية.

وكانت العقود اغلقت في نهاية تعاملات الليلة الماضية عند 89.28 دولارا مسجلة اعلى اقفالاتها منذ 19 اكتوبر الماضي ولانزال الاسعار اقل بنسبة 10 في المئة هذا العام.

وفي لندن تراجع خام برنت 54 سنتا او 0.5 في المائة الى 111.16 دولارا للبرميل.

توقعات بنمو الاقتصاد الماليزي بنسبة 5.2 في المئة

كوالالمبور - «كونا»: توقع خبير اقتصادي نمو الاقتصاد الماليزي بنسبة 5.2 في المئة في عام 2013 مقارنة بتوقعات النمو للسنة الجارية بنسبة 5.1 في المئة.

وقال رئيس مركز البحوث الاستراتيجية في البنك الصيني الخارجي جوندي كاهايادي في تصريح صحافي أمس أنه من المرجح نمو الاقتصادي الماليزي بدعم الطلب المحلي.

وأضاف كاهايدي أن تزايد الحركة الاستثمارية في ماليزيا تعد من احدى العوامل الأساسية في نمو اقتصاد البلاد موضحا أن الاستثمار شهد نموا مطردا بأكثر من نسبة 20 في المئة في الربع الثالث من هذا العام. وتراجع معدل النمو الاقتصادي في الربع الثالث من العام الجاري الى نسبة 5.2 في المئة كما جاء نمو الناتج المحلي الاجمالي في الفترة من يوليو الى سبتمبر اقل من معدل نمو بلغ 5.7 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ونما الاقتصاد الماليزي بمعدل 5.6 في المئة في الربع الثاني وبمعدل 4.7 في المئة في الربع الأول من هذا العام وسط توقعات في استمرار الطلب المحلي على أن يكون أساس النمو في المرحلة المقبلة مدعوما بالنمو في الإستهلاك الخاص والاستثمار.

ويمثل العجز المالي الهيكلي الذي قد يصل الى 5.1 في المئة حجر العثرة الرئيسي الذي يهدد اعافة النمو في ماليزيا ويسلط الضوء على مدى تعرض بعض أقوى الإقتصادات في جنوب شرق آسيا لمخاطر أزمة منطقة اليورو والتباطؤ في الصين.

وتأتي هذه التوقعات مع تصنيف ماليزيا في المرتبة الـ12 ضمن الدول المنافسة في الأعمال التجارية حسب تقرير «اعمال التجارة» الصادر من البنك الدول لموسم 2013 الذي قال ان ماليزيا أصلحت وضعها التنافسي في خمسة مجالات للاعمال التجارية وهي الطاقة الكهربائية والتسجيلات العقارية ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود واجراءات استخراج ترخيص البناء.

المركزي الياباني يبقي على سياسته النقدية ثابتة

طوكيو - «كونا»: قرر البنك المركزي الياباني امس الابقاء على سياسته النقدية ثابتة للشهر الثاني على التوالي وذلك بعد تبنيه تدابير التيسير النقدي في اكتوبر الماضي.

وذكر البنك في بيان له اليوم انه في نهاية الاجتماع الذي استمر على مدى يومين صوت محافظ البنك شيراكاوا ماساكي وزملاؤه الثمانية في مجلس الادارة بالاجماع الابقاء على حجم برنامج شراء الاصول كما هو بقيمة نقدر بـ91 تريليون ين ياباني «1.12 تريليون دولار امريكي» في خطوة تهدف على مايبدو الى تقييم اثر التدابير الاضافية التي اعتمدها البنك مؤخرا خلال الاسابيع الثلاثة الاخيرة.

ولفت البيان الى انه تم الابقاء ايضا على معدل الاقراض غير المضمون دون تغيير بمعدل صفر و0.1 في المئة في خطوة كانت متوقعة على نطاق واسع. وكان البنك المركزي الياباني قد وسع في الـ30 من اكتوبر الماضي وللشهر الثاني على التوالي برنامجه الخاص بشراء الاصول لتبلغ قيمته 11 تريليون ين ياباني «135 مليار دولار امريكي» بهدف تعزيز الاقتصاد وتجاوز الانكماش وذلك بعد الزيادة التي طرأت على قيمته في سبتمبر الماضي والتي بلغ حينها 10 تريليونات ين ياباني «123 مليار دولار امريكي». وذكر البيان ان بنك اليابان المركزي يدرك ان الاقتصاد الياباني يواجه تحديا حاسما للتغلب على الانكماش في اقرب وقت ممكن والعودة الى مسار النمو المستدام مع استقرار الاسعار مشددا كذلك على حرص البنك على القيام بكل ما في وسعه لضمان استقرار نظام اليابان المالي مع ايلاء اهتمام خاص للتطورات التي تشهدها الاسواق المالية العالمية.

«الاتصالات السعودية» توقع مع «FVC» اتفاقية إطلاق خدمة شبكة التوصيل المرئي

بعد توقيع الاتفاقية

الرياض: وقعت الاتصالات السعودية، بالتعاون مع شركة «FVC»، احد أهم موزعي حلول التقنية الرائدين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اتفاقية يتم بموجبها توفير خدمة شبكة التوصيل المرئي عن بعد «Telepresence»، الجديدة من نوعها في المملكة العربية السعودية، لتعزيز وإثراء تجربة عملائها، خصوصا في قطاع الأعمال على صعيد الحضور المرئي. وفي هذا السياق، علق نائب الرئيس لقطاع النواقل والمشغلين في الاتصالات السعودية، الدكتور حمود بن محمد القصير على الاتفاقية، قائلا: «أطلقنا خدمة شبكة التوصيل المرئي «Telepresence» لتوفر معايير جديدة في مجال الاتصال المرئي عن بعد، عبر ما توفره من منتجات وخدمات مبتكرة يتم طرحها للمرة الأولى، بهدف مواكبة التطور في مجال الإتصالات الصوتية والمرئية، حرصا منا على الوفاء بمتطلبات العملاء بالتواصل المرئي عن طريق شبكة الإنترنت بكل يسر، لتقريب المسافة الفعلية بين المتصل والمستخدم النهائي، وذلك لضمان وصول المكالمة المرئية المطلوبة للمستخدم بكفاءة وجودة عاليتين المستوى».

من جهته، قال يعقوب كفينة، المدير العام لشركة «FVC» في السعودية، «إن دمج البنية التحتية لشبكة الاتصالات السعودية مع التقنيات المبتكرة لشركتنا بما فيها خدمات التوصيل المرئي، من شأنه تطوير الإنتاجية والكفاءة لعملاء قطاع الأعمال في المملكة».

وأضاف كفينة: «إننا في غاية السعادة لتكوين شراكة مع الاتصالات السعودية، ففي الوقت الذي يزداد فيه الطلب على خدمات التوصيل المرئي في المنطقة، نفخر بأن نقدم خدماتنا للمجتمع السعودي بما يوفر حلولاً مباشرة ومتكاملة للاتصالات الموحدة من شأنها أن ترتقي بمفهوم الحضور الدائم إلى بيئة متميزة في الاتصال المرئي عن بعد».

صندوق الزمردة الخليجي
Zumorroda GCC Fund
صندوق الزمردة الخليجي كما في 31 اكتوبر 2012

صافي قيمة الوحدة كما في	اكتوبر	0.535 د.ك
العائد منذ التأسيس		-46.47٪
العائد منذ بداية السنة		3.334 ٪
العائد لشهر	اكتوبر	-0.710 ٪
القيمة الاسمية د.ك		1

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على
22916701
مدير الصندوق
شرق للاستثمار
SHARQ INVESTMENT